

مُصَنَّفَاتُ الشَّيْخِ الْمُفِيدِ

(المتوفى ١٣١٣ هـ)

٣٤



1000<sup>th</sup> ANNIVERSARY  
INTERNATIONAL CONGRESS  
OF (SHEIKH MOFEED)

التَّائِكَةُ

بِأَصْحَابِ الْفَقِيرِ

المؤتمر العالمي بمناسبة الألفية لوفاء الشيخ المفيد

# الفتاوى

بإسبغ الفقه

تأليف

الإمام الشيخ المفيد  
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم  
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

(٢٣٦ - ٤١٣ هـ)



الكتاب :	التذكرة بأصول الفقه = مختصر كتاب أصول الفقه
المؤلف :	الشيخ المفيد (ره)
تحقيق :	الشيخ مهدي نجف
الطبعة :	الأولى
التاريخ :	١٤١٣ هـ ق
الناشر :	المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد
المطبعة :	مهر
صفّ الحروف :	مؤسسة آل البيت
الكمية :	٢٠٠٠

الرسالة التي بين يدي القاريء الكريم  
عنونها الشيخ محمد بن علي بن عثمان الكراجكي  
في كنزه بـ«مختصر التذكرة باصول الفقه» وقال استخرجته  
لبعض الاخوان من كتاب شيخنا المفيد أبي عبد الله محمد  
ابن محمد بن النعمان رضي الله عنه . وختمها رضوان الله  
تعالى عليه بقوله : «ولم أتعدّ فيه مضمون كتاب شيخنا  
المفيد رحمه الله حسب ما طلبت» .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

«أصول الفقه» يعني: العلم الذي يحتوي على القواعد العامة التي

يعتمدها الفقيه عند ما يريد معالجة أدلة الأحكام الفقهية ليستنبطها منها، وهي تنوع الى قواعد تحدّد نوعية الأدلة القابلة للاستخدام في الفقه، و الى قواعد تحدّد مدى دليّة تلك الأدلة، و الى قواعد تحدّد شروط الاستدلال الصحيح و طرقه و مسالكه المعتمدة شرعاً، و الى قواعد تحدّد الادوات اللازمة للمعالجات عند تعارض الأدلة و تنافياها.

و بمعرفة هذه القواعد و استيعابها ثم تطبيقها يكون الفقيه على عدّة و قوة لاستبطان الحكم في علم الفقه معتمداً مبانيه الأصولية تلك.

و قد كان الفقهاء الشيعة يستخدمون هذه الاصول و القواعد بالسليقة التي تطبّعوا عليها و تلقوها في معاملاتهم العرفية التي كانوا يتداولونها في مدارسهم و على أساليبهم اللغوية المركزة في فهم معاني الالفاظ و تحصيل التفهيم و التفاهم، اعتماداً على ما لهم من قوة في التقنين و القناعة بالاعراف المتفق عليها

## بين العقلاء.

ولما تكثرت المعارف و تداخلت كان من الضروري إبراز هذه القواعد في قالب معين، و جمعها في إطار محدد، سَمَّى بعلم «أصول الفقه».

و لقد اصطبغت وحدات هذه القواعد، و نماذج مطبقة منها في ما ورد عن الأئمة عليهم السلام من أحاديث تحتوى على أكثر من مجرد عرض الاحكام و سردها، بل تحتوى على الاستدلالات و المناقشات الفقهية، و خاصةً عند ما كان الفقهاء من أصحابهم، يحاولون التفريع على ما كان الأئمة عليهم السلام يطلقونه من نصوص و قواعد.

و كما تألّق فقهاء الشيعة منذ الصدر الاول في تقرير هذه القواعد و استخدام هذه الأصول، فإنهم كذلك سبقوا في تحريرها و ضبطها و تقييدها في المؤلفات. فكانت هناك مؤلفات في بعض الجوانب الأصولية الهامة، كمباحث الألفاظ، و العموم و الخصوص، و الاجمال و البيان.

أما قدماء الفقهاء فكانوا يحرّرون مبانيهم الاصولية ضمن الكتب الفقهية و في خلال المسائل التي تناسب تلك البحوث، و خاصة عند التعرض للخلاف و نثار المناقشات بالنقض و الابرام، فيعدّون ما يصلح للاستدلال و يرفضون ما لا يصلح، كما هو الحال بالنسبة الى أدلة القياس و الرأي و الاستحسان و المصالح المرسلة، الباطلة عند الشيعة.

و مع أن المؤلفات الشيعية القديمة في هذا الفن عرّضت للتلف و الإبادة، فإن التاريخ احتفظ لنا بهذا المختصر من كتاب ألفه الشيخ المفيد، في مرحلة متقدمة مما يدل على نضج هذا الفن و تكامله في عصره.

و بالرغم من التوسع و التقدم و الازدهار الذي امتاز به هذا العلم في

العصور الأخيرة، و ضخامة مباحثه و مؤلفاته إلى حدّ الاعجاب و الفخر، إلّا أنّ وجود مثل هذا الكتاب - على اختصاره و ايجازه - في عهد المفيد يدل على اصالة قواعده، و أنّ ما تحتويه من آراء و نظريات متطورة لم تحصل فجأة، و لم تكن وليدة ساعتها، و إنّما هي استمرار و امتداد لجهود اصولية متعاقبة، كما أنّها تعتبر أساساً قوياً للجهود المتتالية التي حمل رايتها تلامذة المفيد و من بعدهم أعلام الشيعة الكرام.

و مهما يكن، فإنّ مؤرّخ علم الاصول يمكنه أن يحدّد معالم هذا العلم في عصر المفيد و ما حوله، من خلال هذه الرسالة على اختصارها.

كما أنّا نفق فيها على عناصر من فكر الشيخ المفيد الأصولي، نشير إلى أهمّها:

#### ١- الأدلة:

جعل الشيخ المفيد مصادر الحكم الشرعي: العقل ثمّ اللسان (اي اللغة) و هو مصدر معرفة المفردات و المعاني اللغوية، ثم النصوص الشرعية من الكتاب و السنة، و الملاحظ أنّه عطف على السنة أقوال المعصومين الاثمة الاثني عشر عليهم السلام، بما يوحي أن مصطلح «السنة» عنده يختص بالمروي عن الرسول صلى الله عليه و آله.

و يلاحظ - أيضاً - أنّه لم يذكر «الإجماع» في أدلّة الأحكام الشرعية، و السبب أنّه لا يقول بحجّة الإجماع في نفسه، و إنّما يلتزم بالاجماع الدخولي، الذي تكون العبرة فيه بقول المعصوم الداخل فيه، فلذا لم يعدّ الاجماع وحده دليلاً مستقلاً.

#### ٢- الخبر الواحد:

حكم بحجّة الخبر الواحد بشرط الاقتران بقريضة تؤيد صدقه، أو بدليل

عقلي، أو بشاهد من عرف أو بالإجماع غير المخالف، وإلا لم يكن حجة، بل صرح بأنه: «لا يوجب علماً ولا عملاً».

٣-المراسيل:

و حكم بحجية الخبر المرسل - غير المعارض بأقوى منه - و قال: «يعمل به أهل الحق على الاتفاق».

٤-الظواهر:

يقول بحجية ظواهر الكتاب، بعد إثبات أن للكتاب ظاهراً مراداً منه و استنكر القول بنفي الظاهر منه .

كما اعتمد على أسباب نزول الآيات للتوصل إلى المراد القرآني.

٥- دلالة الأمر على النهي عن ضده:

يقول بعدم دلالة الأمر بالشئ على النهي عن ضده بالدلالة اللفظية الوضعية، و انما يقول بدلالة العقل على ذلك و حكمه به، و على أساس استحالة اجتماع الفعل و تركه عقلاً، فإذا كان الفعل مطلوباً فالضد غير مطلوب. و هذا يدل على استخدام الاصوليين لحجة العقل في فترة متقدمة من تاريخ علم الاصول.

٦- اشترط العلم بالحقيقة و المجاز، و لم يكتف فيهما بالظن، و جعل الطريق الى ذلك أحد أمرين:

١- الإجماع من أهل اللغة.

٢-الدليل المثمر للبيان.

و لم يعتمد على كلام بعض أهل اللغة، أو بعض أهل الاسلام من ليس بحجة في المقال و الفعال، فانه لا يعتمد في إثبات حقيقة الكلام.



و أوجب التوقف إذا لم يَقم دليل علميٍّ على تعيين المعنى الحقيقي او المجازي.

#### ٧- في التخصيص:

ادعى أن السنة الفعلية لا تكون مخصصاً لعامً لفظيٍّ، إلا إذا كان أصل العام لا يصح إلا بفرد خاصٍّ، وقد مثل لذلك بقوله: إذا روى أن النبيَّ صلى الله عليه و آله أحرم، لم يجب الحكم بذلك أنه أحرم بكل أنواع الحجٍّ من أفراد و قرآن و تمتع، بل إنما يصح الإحرام بنوع واحدٍ، فوجب القضاء بالتخصيص بواحد منها فقط.

#### ٨- المجمل و المبيّن:

عبر عنهما بالكنية و الظاهر، و هي تسمية غير معروفة في المصادر الاصولية المعاصرة.

٩- يقول بنسخ الكتاب بالكتاب، لكن لا بالسنة، و يقول بمجيء النسخ في أخبار الرسول صلى الله عليه و آله و سلم عند تعارضها، لكن لا يقول بالنسخ في أحاديث الأئمة عليهم السلام.

إن احتواء هذه الرسالة على صغرها على هذه الآراء من الشيخ المفيد تزيد من أهميتها، مع أن الذي يبدو من النسخ أنها مختصرة من أصلها الكامل، المسمى في الفهارس بـ «التذكرة بأصول الفقه».

و لو قدر أن حصلت لنا النسخة الكاملة من كتاب الشيخ لأفادتنا أكثر من ذلك، و لوقفنا على جوانب أهم من معالم الفكر الاصولي في مدرسة الشيخ المفيد رحمة الله عليه.

و بالله التوفيق. و كتب السيد محمد رضا الحسيني الجلالی



# دايرة فليكت آسان قدس

النسخة «ب» وكتبت سنة ٦٧٧ هجرية .

مختصر التذكرة بأصول الفقه  
استخرجته لبعض الاخوان في كتاب شجته المفيد لعبد الله محمد بن محمد  
ابن النعمان رضي الله عنه هـ  
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله اهل الحمد ستحقه وصلواته على خيرته  
المصطفين من خلقه سيدنا محمد رسوله الدال بآياته على صدقه وعلى اهل  
بيته الائمة القابضين من بعده محقه هـ سالت ادام الله عزك ان ثبت لك  
جمل من القول في اصول الفقه مختصره ليدوز لك تذكرة بالمعتقد في ذلك

ميسرًا وأنا أصير إلى محبوبك وانتهى إلى مرادك ومطلوبك بعون الله وحسن  
توفيقه ٥ اعلم أن أصول الأحكام الشرعية ثلثة أسياها كتاب الله سبحانه  
وسنة نبيه صلى الله عليه وآله وأقول لا يمد الظاهر من بعد صلوات الله  
عليهم وسلامه والطرق الموصلة إلى علم المشروع في هذه الأصول ثلثة أحدها  
الاعتقالي وهو السبيل إلى معرفته حجه القرائن ودلائل الأخبار والمآل في اللسان  
وهو السبيل إلى المعرفة بمعاني الحلال والمآل في الأخبار وهي السبيل إلى اثبات  
إعيان الأصول من الكتاب والسنة وأقول لا يمد العلم بالسلم والأخبار الموصلة  
إلى العلم بأدكرناه ثلثة أخبار خبر متواتر وخبر واحد وقربة تشهد  
بصدقته وخبر مرسل في الأسناد يعمل به أهل الحق على الاتفاق ومجانبة  
القرآن على ضربين ظاهر وباطن فالظاهر هو المطابق لظاهر العبارة حقيقة  
على عادتها أهل اللسان كقوله سبحانه إن الله لا يظلم الناس شيئًا ولئن  
الناس انفسهم يظلمون والعقل العارفين باللسان يفهمون من ظاهر هذا  
اللفظ المراد والباطن هو ما خرج عن ظاهر العبارة وحقيقتها إلى جوار  
الاشتغال العقل في معرفة المراد من ذلك إلى الدلالة الزائدة على  
ظاهر اللفاظ كقوله سبحانه اقموا الصلاة وأتوا الزكاة فالزكاة في  
ظاهر اللفظ هي المدعى حسب المعهود من أهل اللغة وهي في الحقيقة لا يصح  
منها القيام والزكاة هي التمتع بهم بلا خلاف ولا يصح ايضا فيها الابتزاز وليس  
المراد في الآية ظاهرها وإنما هو لم يشرع في الصلاة المأمور بها فيها هي أفعال  
مخصوصة مشتملة على قيام وركوع وسجود وجلس والزكاة المأمور بها فيها هي

اخراج مقدار من المال على وجه ايضا مخصوص وليس بينهم هذا من ضاهر القول  
 فهو باطن المقصود و انواع اصول معاني القرائن ليدفع احدها الامر وما  
 يستعمله لفظه وثانيها النهي وما يستعمل فيه ايضا لفظه وثالثها الخبر عما  
 يستوعبه لفظه وربانها المقرر وما وقع عليه لفظه وللامر صورة محقة  
 في اللسان تميز بها عن غيره في الكلام وهي قولك افعل اذا ورد مرسل على الإطلاق  
 وان كانت هذه اللفظة تستعمل في غير الامر على سبيل الاتع والمجاز والسؤال  
 والاباحة والخلق والمسح والتعبد والامر المطلق بمعنى الوجوب لا يعلم  
 انه نذب الابدليل واذا علو الامر بوقت وجب الفعل في اول الوقت وكذلك  
 اطلاقة يقتضي المبادرة بالفعل والتجمل ولا يجزى لك اكثر من مرة واحد ما لم  
 يشهد بوجود التكرار للدليل فان تكرر الامر وجب تكرار الفعل وان شئت حجه  
 بان المراد بتكراره التأكيد فاما الامر ان ادعطف احداهما على الاخر فالواجب ان  
 يبرأعي منهما الانفاذ في الصورة والاختلاف فان انفاد ذلك على التأكيد وان  
 اختلفا كان لهما خذان والقول في الخبرين اذا تساويا في الصورة كالقول في الامر من  
 وانتال الامر بحجز لصاحبه ومسقط عنه فممنه ما كان وجب الفعل عليه  
 واذا ورد لفظ الامر معاقبا للذكر الخطا فاذا اباحه دون الاجابات لقول الله  
 سبحانه فاذا قضيت الصلاة فاستروا في الارض بعد قوله اذا نودي للصلاة من  
 يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله واذا ورد الامر بفعل شي على طريق التحجير  
 كوروده في الفارة اليمين فلو اذن من تلك الاشياء واجب بشرط اختياره  
 للمامور وليست واجبة على الاجتماع ولا بالاطلاق وما لا يتم الفعل الا به

فهو واجب لوجوب الفعل المأمور به وكذلك الأمر بالسبب دليل على وجوب فعل  
السبب والأمر باطراد دليل على وجوب فعل الأرادة وليس الأمر بالشئ قتر نفسه  
نهي عن ضده ولأنه يدل على النهي عنه بحسب دلالة على خطره وبإستحالة الإجماع  
بالفعل تركه يقتضيه صحة النهي العقل على ضد ما أمر به وإذا ورد الأمر بلفظ  
المدح مثل قوله يا أيها الذين آمنوا ما بال المؤمنين والمؤمنات وشبهه فهو مشروط  
بظاهرة إلى الرجال والنساء ولا يدخل تحته شئ من الأناث لا بدليل سواء فاما  
تغليب المدح على المردف فانما يكون بعد جمعهما بلفظهما على التصريح ثم غيرها  
من بعد بلفظ المدح متى لم يحجر للمؤنث ذكرها بحصة من اللفظ فليس تتبع العلم  
عند ورود لفظ المذكوران فيه تغليباً إلا ان ثبت ان المتكلم قصد الأناث  
والذكور معاً بغير إشارة فاما الناس فكلهم نعم الذكور والأناث وأما القوم  
فكلهم نعم الذكور والأناث وإذا ورد الأمر بقيد بصفة يحصر ببعض  
المخلفين فهو منصوص على ذي الصفة غير متعدي إلى غيره لا بدليل لقوله تعالى  
يا أيها الذين آمنوا فاندروا إذا ورد بصفة تتعدى للمدعى إلى غيره من المخلفين كان  
متوجهاً إلى سائرهم على العموم إلا ما خصه الدليل كقوله جل وعزناها النبي  
إذا طلقتم النساء فقلوهن بعد نفقتهن والأمر بالشئ لا يكون إلا قبله لاستحالة  
تعلق الأمر بالموجود والأمر متوجه إلى الطفل بشرط البلوغ وكذلك الأمر  
للعدم بشرط وجوده وعقله الخطاب ويصح أيضاً توجيه الأمر إذا لم يعلم  
من حاله أنه عاجز في المستقبل عما أمر به أو محال منه ومنه أو مختزم دونه لما  
يجوز في ذلك من مصلحة المأمور في اعتقاده فعل ما أمر به واللفظ له في

استحقاقه الترتيب على نفسه وإما كان استعمال غيره من الملقين بامر فلما  
خطابا لمعدوم وإجمادات والموات فحال ولا إمرار لعينه ونفسه فاما  
الشيء له صوره في اللسان محققه يتميز بها من غيره وهي قولك لا تفعل اذا  
ورد مطلقا والنهي في الحقيقة لا يكون منك الامر وذلك الامر والنهي  
مرتب للترك المستدام ما لم يكن شرط بمحصه محال او زمانه فاما الخبر  
بغير ما امتن فيه الصدق والكذب له صيغه بنيه يتفصل بها بما يحالنه  
في معناه وقد استعار صيغته فيما ليس بخبر كما استعار غيرها من صيغ الحقائق  
فيما سواه على وجه الاتساع والمجان قال الله عز وجل ومن دخله كان آمنا فهو  
بصيغه الخبر والمراد به الامران بومن من دخله والعام في معنى الكلام ما افاد  
لفظه اشير في اراد والخاص ما افاد واحدا ومن سواه لا في اصل الحضور  
واصل العموم للاختصاص وقد يعبر عن كل واحد منها بلفظ الاخر تشبيها وتحورا قال  
الله تعالى انما نحن تر لنا الذل وانما له الحافظون يعبر عن نفسه سبحانه وهو  
ملبظ بالجمع وقال سبحانه الذين قال لهم الناس ان قومكم فلا تخشعوا  
فزادهم ايمانا وقالوا حسبا الله ونعم الوكيل وكان سبب نزول هذه الاية  
ان رجلا قال لا يبر المؤمن عليه السلام فيل ونفعه احدا ان لا يسيق فتجمع لهم  
الجمع فقال المؤمن عليه السلام حسبا الله ونعم الوكيل فاما اللفظ الخاص  
المعبر به عن العام فهو قوله عز وجل والملك على رجايبها وانما اراد الملأيم  
وقوله ما بها الا انسانا معرك بربها الكريم يريد بها الناس وكل لفظ  
افاد من الجمع مباد وفي سيعاب الجنس فهو علم في الحقيقة خاص بالانسان

كقوله عز وجل فتعنا عليهم ابواب حل شي ولم ينسخ عليهم ابواب الجنان ولا ابواب  
النار وقوله ثم اجعل على كل جبل منهن جزءا وانما اراد بعض الجبال كقول  
القبائل انا فلان بل عجيبة والامثال في ذلك كثيرة وهو كله عام في اللفظ خاص  
بقصوره على الاستيعاب فاما العموم المستوعب للجنس فهو ما افاد من القول انه  
ما دخل تحته وضع للعبارة عنه في اللسان والاسعر وجل والله جل شي عليهم وقال  
بحانه كل من عليها فان فيبقى وجه ربك والجلال والالامام فاما الالفاظ المتنوعة  
الي الاشتراك فهو على الجملة ما هو مبني لمعنى سابع في انواع مختلفة وكاسم شئ  
على التثنية فهو ان كان في اللغة موضوعا للموجود دون العدم فهو يعم  
الجواهر والاجسام والاعراض غير ان لكل ما شمله مما عدا ذوات الاسماء على التفصيل  
بينات يحصل من هذه النوع دون ما سواه وسنورد احوال انسان وفيه ونحو ذلك  
فانه ينفع على كمال اسم من هذه الاسماء في انواع في الصور والحيات وهو موضوع في  
الاصول لمعنى يعم ويشمل جميع ما في معناه ومن الالفاظ المشتركة ضرب اخر هو  
قولهم غير ووقع هذه اللفظة على خارجة البصر وعن الماء والذهب في جيد  
الاشياء وصاحب الخير وميل الميزان وغير ذلك فهذه اللفظة مجردة عن غير  
مبينة لشي مما عدا ذواتها وانما هي بعض المبني وتامة وجرد الاضافة او ما يقوم مقامها  
من الصفات المخصوصة واذا ورد اللفظ وكان محصورا بديل فهو على العموم  
في تحته مملوءا بالمخصوص ويقال انه عام على المجاز لانه متناول لما في الالفاظ  
التي يادونه من المخصوص وحقيقة المجاز في وضع اللفظ على غير ما بني له في اللسان  
فلذلك انا ان المجاز واذا ورد لفظان علما ان كل واحد منهما يرفع حكم صاحبه



ولم يعرف المتقدم منها من المتأخر فيقال إن أحدهما منسوخ والآخر ناسخ وجب بينهما  
 الوقف ولم يجز التقاب أحدهما على الآخر إلا أن يحضر دليل ذلك كقوله سبحانه  
 وإن الذين يتوفون منهم ويذروا ما جاء وصيته لآزواجهم متاعاً إلى أجل غير  
 محدد وهذا عموم في جميع الأزواج المختلفات بعد الوفاة وقوله والذين يتوفون  
 منهم ويذروا ما جاء به من أنفسهم أربعة أشهر وعشراً وهذا إحصاء عام  
 وحكمها متساويان فلو لا أن العلم قد انحاط بتقدم أحدهما وجب التقاب المتأخر  
 الثانية منها لأن المصواب والوقف عن الحكم بشئ منهما وكذلك إذا روي عن  
 ينفية واحدة أحدهما خاص والآخر عام ولم يعرف المتقدم من المتأخر بينهما ولم  
 يمكن الجمع بينهما وجب الوقف فيهما مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال  
 لا نكح الأبوي والرواية عنه من قوله ليس للولي مع البنت أمر وهذا يخط الأول  
 وفي الثاني أن يقتضي عليه بالأول وكل واحد منهما يجوز أن يكون الناسخ للآخر  
 فعد لنا عنهما جميعاً لعدم الدلالة على المناقضيهما وصرفنا إلى ظاهر قوله عز  
 وجل أنا نكحوا ما طاب لكم من النساء وقوله وأنكحوا الإيما منكم في إباحة النكاح  
 غير اشتراط ولي على الإطلاق وإذا ورد لنكاح عام في حكمه وكان معه  
 لنكاح خاص في ذلك الحكم بعينه وجب التقاب الخاص وليس هذا مثل الأول  
 ومثاله قول الله عز وجل والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت  
 أيانهم فانهم غير ملومين وهذا عام في ارتفاع اللوم عن وطئ الأزواج على حاله  
 والخصوص قوله سبحانه ويأولئك هم المحضون فلهذا في ما عتزلوا النساء  
 المحضون ولا تنسوا حتى يطعن في فلو قضينا بعموم الآية الأولى لم ينع حكم الآية

المخصص بأسره وإذا تضمننا بما في الثانية من الخصوص لم يرتفع حكم الأولي العام من  
كل الوجوه فوجب التصاويه التخصيص منها يصح العمل على ما بيناه بهناه وإذا  
سبق التخصيص اللفظ العام أو رد مقارناله فلا يجوز القول بأنه ناسخ لحكمه  
لأن العموم لم يثبت فبستره حكمه وإنما خرج إلى الوجوه محض صاناً وجب الحكم  
الخصوص والسخ إنما هو منع موجود لو ترك لأوجب حكا في المستبين والذي  
يخص اللفظ العام لا يخرج منه شيئاً دخل تحته وإنما دل على أن المنظم به أراد  
به الخصوص ولا يتقيد به إلى ما بين في المفظلة في العموم كما يدل الدليل على أن المجوز  
لم يرد من المخرج إلى الاسم وإنما أراد غير مقتدياً بوضع على غير ما بين له في  
الأصل وليس يحكم العموم للأدليل العقل والقرآن لولائه الثانية فاما التفسير  
فإننا ما عندنا في الشريعة ساقطان لا يميزان علماً ولا يحضان عاماً ولا  
يملان خاصاً ولا يميزان على حقيقة ولا يجوز تخصيص العام بحال الواحد بل لا  
يوجب علماً ولا عملاً وإنما عهده من الأخبار ما انتفع العذر بجملة عن النبي صلى  
الله عليه وآله وعن أحد الأئمة عليهم السلام وليس يصح في المنظر دعوى العموم  
بذكر الفعل وإنما يصح ذلك الدلالة المبني في الصورة من المخصوصة فمن تعلقت  
بعموم الفعل تنفذ خالف العقول وإذا كانت إذا روي أن النبي صلى الله عليه  
وآله أحرمت لم يجعل الحكم بذلك على أنه أحرمت بل منع من أنواع الحج من أفراد وقرآن  
ومنع وإنما يصح للأحرام بنوع منها واحد وإذا ثبت الخبر عند يده وآله السلام أنه  
قال لا يبيح المحرم وجب عموم خط المنطرح على جميع المحرمين مع احتلافهم فمسألة  
أحرمانهم من أفراد وقرآن تنفع أو عمره مبتولة ونحوي الخطاب هو ما فهم منه

المعنى وان لم يكن رضا بحجابه معقول عادة اهل اللسان في ذلك كقول الله  
 عز وجل ولا تتلها ف ولا تنفهمها فقد فهم من هذه الجملة ما تضمنته نفسها بغير  
 وما دل عليه بغير اهل اللسان من الزجر عن الاستعانة بما لا يدل على  
 قول التاليل لها ف وما تناخا من اشتهان هما من القول وما اشبه ذلك من الفعل  
 فان لم يكن النص تضمن ذلك على التفصيل والصريح وكقولهم لا ينجس فلا مان  
 ختة جبه واحدة وما يدل ذلك عليه حسب التعرف بينهم والعادة من النقي  
 عن جميع النسخ الزايد على الجبه والامثلة في ذلك كثيره فاما دليل الخطاب فهو  
 ان الحكم اذا علق ببعض صفات المسمى في الذر ذلك على ان انا حاله في الصفة مما  
 هو داخل تحت الاسم بخلاف ذلك الحكم الا ان يقول دليل على وافية فيه لقول النبي صلى  
 الله عليه واله في سايه الابل الزناه فتخصيصه السايه بالزناه دليل على ان العالمه  
 ليس بها زناه وبحجور تأخير بيان المراد من القول الجمل اذا كان في ذلك لطف للعباح  
 وليس ذلك من المحال وقد اراد الله تعالى قوم موسى ان يذبحوا بقره وكان مراده ان يكون  
 على صفة مخصوصه ولم يتبع البيان مع قوله ان الله يامرهم ان يذبحوا بقره بل اخرجه  
 وانكشف لهم عند السؤال حسب اقتضاه لهم الصلاح وليس في تأخير البيان  
 القول بان الامر على الفور والبدار وذلك ان تأخير البيان في الامر الموقت يستبعد  
 من الزمان ما مجرد لتظييف ذلك او قربه من زمان هو غير الامر المطلق  
 من القرار الذي دلنا انه يقتضي الفور والبدار ولا يجوز تأخير بيان العموم لان  
 العموم موجب لمجرده الاستيعاب في اطلاقها بحكم ومراده التحصيل ولم يرد  
 ذلك فتداني بالغار وليس هذا تأخير بيان الجمل في الكلام وسنما فزان ولا

المنكحة موضوعه في أصل اللغة المنكر وهو المعين فاذا ورد الأمر ينفع بتعاق  
بنكره وجبا يتابعه على ما يستحق بهناه سمى الجنس وما زاد عليه نكره لما  
ينبذ أو ما يدخل تحت الجنس كقول النابيل الغيرة تصدق بدرهم فاشأله الأمر  
أن تصدق بدرهم دينا كان من الدراهم وليس المنهي بالتميز بالأمر بها لأن الأمر  
ههنا استقصى التحصيل من النعمي يستفي العموم ولو قال النبي صلى الله عليه وآله علمه وآله لا يجد  
أصحابه لا تدخرن درهما ولا دينارا لا تشقى ذلك لا يزخرن بها شيئا ولو قال له تصدق  
بدرهم ودينارا فاد ذلك أن تصدق بما ولم يلزمه أن تجاوزهما وليس القول بأن  
الأمر بالمنكر يقتضي أن يفعل أو لا يفعل كان من الجنس بمنع ما تقدم من القول  
في تأخير البيان عن فهم موسى عليه السلام لما أمر بأذبح بقرة بلفظ التثنية لأن  
حاله يقتضي أن مع الأمر لم يذبحها فكانت لهم فريضة اقتضت التوقف والسؤال  
وسؤالهم ذلك على ذلك ولو تغرأ الأمر من القرينة لأن مجرد ورودها بالتثنية  
يستفي الاشتغال واحد كان من الجنس ومن هذا الباب أن ورد الأمر بلفظ  
التثنية والتثنية كقوله أعط فلانا درهما بالواجب لا مثالا أي درهمين دانا  
على معنى ما تقدم من القول ومنه أن ورد الأمر بلفظ الجمع المنكر كقوله تصدق  
بدرهم فليس يبيد ذلك أكثر من أقل العموم وهو ثلثة مالم يقع التثنية  
وأعلم أن العموم على ثلثة أضرب فضره هو أصل الجمع المفيدة لا تثنى فإذا ورد ذلك  
لا يكون إلا فيما احتضت عبارة التثنية في العدد فهو عموم من حيث الجمع  
والضرب الثاني ما عثر عنه بلفظ الجمع المنكر كقولك درهم ودنانير فذلك  
لا يقع في أقل من ثلثة والضرب الثالث ما حصل منه علامة الاستيعاب من

القريب بالالف واللام ومن الموضوعة للشريط والجزء في قال لعبد  
 عظيم العلماء قد وجب عليه تعظيم جميعهم وإذا قال من دخل دارى كرمته  
 وجب عليه اكرام جميع الداخلين داره والاسما الظاهر ما استغيت في  
 حقائيقها عن مقدمه لها والمثنية ما لم يبع الا بتدبيرها وحجم الدابة في العموم  
 واخصوص حجم ما ندمها والذابة والعطف والاستثناء اذا اغتبت جمل  
 فهو راجع الى جميعها الا ان يكون هناك دليل يقصرها على شيء منها وما ورد في الله  
 سبحانه وعن رسوله صلى الله عليه واله وعن الامية الماشد من علمهم السلام بعده  
 على سبيل وكان جوابا عن سؤال فانه يكون محمولاً بعبوره لنظمه دون القصر  
 له على السبب المخرج له عن ختم ظاهره وليس وروده على الاسباب تنافي للمحملة  
 على حقيقته في الخطابات عقل ولا عرف ولا لسان وانما بصيرة عن ظاهره  
 لتيام دلاله تمنع من ذلك مع التفتاده والخفائيق والمجازات لساها في الالفاظ  
 والعبارات دون المعاني المطلوبة والحقيقة من اللام ما يطابق المعنى  
 الموضوع له في اصل اللسان والمجاز منه ما عبر به عن غير معناه في الاصل  
 تشبيها واستعارة كعرض من الاعراض على وجه المجاز والاختصار  
 وصف للام بالظاهر وتعلق الحكم به انما يقصد به الى الحقيقة منه الحكم  
 بالاستعارة فيه انما يراد به المجاز وكذلك القول في التاويل والباطن انما  
 يقصد به الى العبارة عن مجاز القوال واستعارته حسب ما ذكرناه والحكم  
 على اللام بانه حقيقة او مجاز لا يجوز الا بدليل موجب للمقتضى ولا يملك فيه طريق  
 الظنون والعلم بذلك من وجهين احدهما الاجماع من اهل اللسان والاخر الدليل

المتمثل بالبيان فاما اطلاق بعض اهل اللغة او بعض اهل الاسلام من ليس بحجة  
 في المقام والمغال فانه لا يعتمد في اثبات حقيقة الكلام ٥ وتو النسل للفظ  
 فلم يتم دليل على حقيقة ٥ منه او مجاز ٥ وجب الوقف لعدم اليقين ٥ وليس  
 من ادعى ان جميع التماز على المجاز وظاهر اللغة يكذب به ودلائل العقول  
 والعادات تشهد بان جمهوره على حقيقة كلام اهل اللسان ولا يصيب ايضا  
 من زعم انه لا يدخله المجاز ٥ ورد في حقه في ذلك وله سبحانه فوزا في ما جدد  
 يريد ان يفرض غيره من الايات الواجب ان يقال ان منه حقيقة ومنه مجاز ٥  
 فاما القول في الخطر والاباحة فهو ان العقول لا مجال لها في العلم باباحة  
 ما يجوز ورود السمع فيها باباحة ولا يحظر ما يجوز ورودها فيها عظمه ولز  
 العقل لم يتك قط من السمع باباحة وحظر ولو احب الى الله تعالى العقل احوالا  
 واحد من جميع لان قد اضطرهم الى موافقه ما يتبع في عقولهم من استباحه ما لا  
 سبيل لهم الى العلم باباحه من حظه والجامع الى الخيرة التي لا مله ومجتمعه  
 وليس هذا للقياس والادى محال في استخراج الاحكام الشرعية ولا يعرف من  
 جهتها شي من الصواب ومن اعتد بها في المشروعات على صلاح والعقول  
 تجوز نسخ الكتاب بالكتاب والسنة بالسنة والكتاب بالسنة والسنة بالكتاب  
 غير ان السمع ورد بان الله تعالى لا ينسخ كلامه بغير كلامه بقوله ما نسخ من اية  
 او سمها ناسخ غير منها او مثلها علمنا اننا لا نسخ الكتاب بالسنة واجزا فاما سوي  
 ذلك مما ذكرناه ٥ والحجة في الاخبار ما اوجبه العلم من جهة النظر فيها بصحة  
 محض وان في الشك ٥ والارتياب ٥ وكل جبر لا يصلح للاعتبار في صحة محبة فليس

محجة في الدين ولا يلزم به عمل على حاله ولا أخبار التي تحجب العلم بالنظر فيها على  
 ضرب من أحدهما التواتر المستحيل ووروده بالكذب من غير تواطؤ على ذلك أو  
 ما يقوم مقامه في الاتفاق والما في خبر واحد يترزأ إليه ما يقوم مقام  
 التواتر في البرهان على صحته محبة وارتفاع الباطل منه والسادس التواتر  
 الذي في صفاته هو ملجأ به الجماعات البالغة في السن والانتشار إلى حد  
 ندسعت العادة من اجتماعهم على الكذب بالاتفاق حتى يتقوا الأئمة إن تواردا  
 بالأرجاف وهذا أحد يعرفه كل من عرف العادات وقد يجوز أن يرد جماعة  
 من ذكرناه في العدد بخبر يعرف من شاهدهم برويهم بخارج كلامهم  
 ما يبدو في ظاهر وجوههم ومن منفقودهم أنهم لم يتواطؤوا لتعدد التغاير  
 بينهم والتأخر فيوز العلم باذنه من عالم دليل على صدقهم وراضا للاشتراك  
 في خبرهم ولزم يكونوا من الكثرة على ما قد مضاه فاما خبر الواحد القاطع للعد  
 هو الذي يترزأ إليه دليل يقضي الناظر فيه إلى العلم بصحة محبة وربما كان الدليل  
 حجة من عقل وربما كان شاهدا من عرف وربما كان إجماعا بغير خلف فمضى خبر  
 الواحد من دلاله يتطوع بها على صحة محبة فانه كما قد مضاه ليس محبة ولا مرجحا  
 ولا عملا على كل وجهه وليس في إجماع الأئمة حجة من حيث كان إجماعا ولكن من حيث  
 كان فيها الإمام المعصوم فاذا ثبت أنها كلها على قول فلا شبهة في ذلك القول  
 وقول المعصوم إذ لو لم يكن كذلك كان الخبر عنها بانها مجمعة باطل فاما نفع  
 محبة بإجماعها لهذا الوجه وأحكم استحباب الحال واجل لان حتم الحال  
 ابت باليقين وما ثبت فلن يجوز الاشتغال عنه إلا بوضع الدليل والأخبار

بأنه المألف

و

المعبر عنه

والإجماع

إذا اختلفت في الالفاظ فلن يجمع حمل جميعها على الحقيقة من اللام إذا اريد  
 الجمع بينهما على الوفاق وإنما يجمع حمل بعضها على الحقيقة وبعضها على المجاز  
 حتى لا يتحد ذلك في إسقاط بعضها متى لم يكن حمل بعضها على الحقيقة وبعضها  
 على المجاز فلا بد من صحة أحد البعضين وسناد الآخر أو سناد الجميع اللهم  
 إلا أن يكون الاختلاف بينهما يد عليه السخ فذلك لا يكون إلا في أخبار الرضا  
 صلى الله عليه وآله دون أخبار الأئمة عليهم السلام فانهم ليس بهم تبديل شيء من  
 العبادات ولا نسخ ٥ قد أثبت لك أيدي الله جل جلاله في إثباته وأورد  
 مجرداً من حجة ودلالة لكون ذكره لك بالمعتقد كما ذكرته لم انعقد فيه  
 كتاب شيخنا المير حمزة الله حسب ما طلبته واحمد الله أهل الجود والإفناء  
 وكونه على سيدنا محمد رسوله المنقذ بعدائيه من الضلال وعلو له الطامه يراو  
 الرفعة والجلال ٥



# التذكرة

بأصول الفقهاء

تأليف

الإمام الشيخ المفيد  
محمد بن محمد بن النعمان ابن المعلم  
أبي عبد الله، العكبري، البغدادي

( ٣٣٦ - ٤١٣ هـ )



## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله أهل الحمد ومستحقّه ، وصلاته على خيرته المصطفين من خلقه ، سيدنا محمد رسوله الدال بآياته على صدقه ، وعلى أهل بيته الأئمة القائمين من بعده بحقه .

سألت أدام الله عزك أن أثبت لك جملاً من القول في أصول الفقه مختصرة ، ليكون لك تذكرة بالمعتقد في ذلك [ ١ / ب ] ميسرة ، وأنا أصير<sup>(١)</sup> الى محبوبك<sup>(٢)</sup> ، وانتهى الى مرادك ومطلوبك بعون الله وحسن توفيقه .

---

(١) في «ب» أسير.

(٢) في «ب» محبوبك.

إعلم أنّ أصول الاحكام الشرعية<sup>(١)</sup> ثلاثة أشياء: كتاب الله سبحانه، وسنة نبيه صلى الله عليه وآله، وأقوال الأئمة الطاهرين من بعده صلوات الله عليهم وسلامه.

والطرق الموصلة الى علم المشروع في هذه الاصول ثلاثة: أحدها: العقل، وهو السبيل الى معرفة حجية القرآن ودلائل الاخبار.

والثاني: اللسان، وهو السبيل الى المعرفة بمعاني الكلام. وثالثها: الأخبار، وهي السبيل الى اثبات أعيان الاصول من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة عليهم السلام. والأخبار الموصلة الى العلم بما ذكرناه ثلاثة أخبار: خبر متواتر، وخبر واحد معه قرينة تشهد بصدقه، وخبر مرسل في الاسناد يعمل به أهل الحق

---

(١) في «ب» الشريعة.

على الاتفاق.

ومعاني القرآن على ضربين: ظاهر، وباطن.

فالظاهر: هو المطابق لخاص العبارة عنه تحقيقاً على عادات أهل اللسان، كقوله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً وَلَكِنَّ النَّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

فالعقلاء العارفون باللسان يفهمون من ظاهر هذا اللفظ المراد.

والباطن: هو ما خرج عن خاص العبارة وحقيقتها الى وجوه الاتساع، فيحتاج العاقل في معرفة المراد من ذلك الى الأدلة الزائدة على ظاهر الألفاظ، كقوله سبحانه: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فالصلاة في ظاهر اللفظ هي: الدعاء حسب المعهود بين أهل اللغة<sup>(٣)</sup>، وهي في الحقيقة لا يصح منها القيام.

والزكاة هي: النمو عندهم بلا خلاف<sup>(٤)</sup>، ولا يصح أيضاً فيها الاتيان، وليس المراد في الآية ظاهرها، وانما هو أمر مشروع.

فالصلاة المأمور بها فيها هي: أفعال مخصوصة مشتملة على قيام، وركوع، وسجود، وجلوس.

والزكاة المأمور بها فيها هي<sup>[٢/١]</sup> اخراج مقدار من المال على وجه أيضاً مخصوص، وليس يفهم هذا من ظاهر القول، فهو الباطن المقصود.

وأنواع أصول معاني القرآن أربعة:

أحدها: الأمر وما استعير له لفظه.

(١) يونس: ٤٤.

(٢) البقرة: ٤٣.

(٣) انظر لسان العرب ١٤: ٤٦٤ (مادة صلا).

(٤) المصدر السابق ١٤: ٣٥٨ (مادة زكا).

وثانيها: النهي وما استعمل فيه أيضاً لفظه .

وثالثها: الخبر مع ما يستوعبه لفظه .

ورابعها: التقرير وما وقع عليه لفظه .

وللأمر صور محققة في اللسان يتميز بها عن غيره في الكلام وهي قولك: «افعل» اذا ورد مرسلًا على الاطلاق، وان كانت هذه اللفظة تستعمل في غير الامر على سبيل الاتساع والمجاز كالسؤال، والاباحة، والخلق والمسخ، والتهديد .

والامر المطلق يقتضي الوجوب، ولا يعلم انه ندب الا بدليل .  
واذا علق الامر بوقت وجب الفعل في أول الوقت، وكذلك اطلاقه يقتضي المبادرة بالفعل والتعجيل، ولا يجب ذلك أكثر من مرة واحدة ما لم يشهد بوجوب التكرار الدليل .

فان تكرر الامر، وجب تكرار الفعل ما لم تثبت حجة بأن المراد بتكراره التأكيد .

فأما الأمران اذا عطف أحدهما على الآخر، فالواجب أن يراعى فيهما الاتفاق في الصورة والاختلاف، فان اتفقا دلّ ذلك على التأكيد، وان اختلفا كان لهما حكمان .

والقول في الخبرين إذا تساويا في الصورة كالقول في الأمرين .  
وامثال الامر مجزٍ لصاحبه، ومسقط عنه فرض ما كان وجب من الفعل عليه .

واذا ورد لفظ الامر معاقباً لذكر الحظر أفاد الاباحة دون الايجاب، كقول الله سبحانه: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> بعد

قوله: ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله﴾<sup>(١)</sup>.  
 وإذا ورد الامر بفعل اشياء على طريق التخيير، كوروده في كفارة  
 اليمين، فكل واحد من تلك الاشياء واجب بشرط اختيار المأمور، وليست  
 واجبة على الاجتماع، ولا بالاطلاق.  
 وما لا يتم الفعل إلا به<sup>(٢/ب)</sup> فهو واجب كوجوب الفعل المأمور به،  
 وكذلك الأمر بالمسبب دليل على وجوب فعل السبب. والأمر بالمراد دليل  
 على وجوب فعل الارادة.  
 وليس الأمر بالشيء هو بنفسه نهياً عن ضده، ولكنه يدل على النهي  
 عنه بحسب دلالته على حظره.  
 وباستحالة اجتماع الفعل وتركه يقتضي صحة النهي العقلي عن ضد  
 ما أمر به.

وإذا ورد الأمر بلفظ المذكر مثل قوله: ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾<sup>(٢)</sup> و  
 ( يا أيها المؤمنون والمسلمون ) وشبهه فهو متوجه بظاهره الى الرجال دون  
 النساء، ولا يدخل تحته شيء من الاناث إلا بدليل سواه.  
 وأما تغليب المذكر على المؤنث فانما يكون بعد جمعها بلفظهما على  
 التصريح، ثم يعبر عنهما من بعد<sup>(٣)</sup> بلفظ المذكر. ومتى لم يجز للمؤنث ذكر  
 بما يخصه من اللفظ، فليس يقع العلم عند ورود لفظ المذكر بأن فيه  
 تغليباً، إلا أن يثبت أن المتكلم قصد الاناث والذكور معاً بدليل.  
 فأما الناس، فكلمة تعم الذكور والاناث.  
 وأما القوم، فكلمة تعم الذكور دون الاناث.

(١) الجمعة: ٩.

(٢) البقرة: ١٠٤.

(٣) في «ب» بعده.

واذا ورد الامر مقيداً بصفة يخص بها بعض المكلفين فهو مقصور على ذي الصفة، غير متعدية الى غيره إلا بدليل، كقوله تعالى: ﴿يا أيها المدثر قم فأذرك﴾<sup>(١)</sup>.

واذا ورد بصفة تعدى المذكور الى غيره من المكلفين كان متوجهاً الى سائرهم على العموم إلا ما خصصه<sup>(٢)</sup> الدليل، كقوله عز وجل: ﴿يا أيها النبي اذا طلقت النساء فطلقوهن لعدتهن﴾<sup>(٣)</sup>.

والامر بالشيء لا يكون إلا قبله لاستحالة تعلق الامر بالموجود.

والامر متوجه الى الطفل بشرط البلوغ، وكذلك الأمر للمعدوم بشرط وجوده وعقله الخطاب، ويصح أيضاً توجه الأمر الى من يعلم من حاله انه يعجز في المستقبل عما امر به، أو يحال بينه وبينه، أو يخترم دونه، لما يجوز في ذلك من مصلحة المأمور في اعتقاده فعل ما امر به، واللفظ له في<sup>[١/٣]</sup> استحقاقه الثواب على نيته، وامكان استصلاح غيره من المكلفين بأمره.

فأما خطاب المعدوم والجمادات والاموات فمحال.

والأمر أمر [لعينه وبنفسه]<sup>(٤)</sup>، فأما النهي فله صورة في اللسان محققة يتميز بها عن غيره، وهي قولك: (لا تفعل) اذا ورد مطلقاً.

والنهي في الحقيقة لا يكون منك إلا لمن دونك كالأمر.

والنهي موجب للترك المستدام ما لم يكن شرط يخصصه<sup>(٥)</sup> بحال أو

زمان.

(١) المدثر: ١.

(٢) في «ب» خصه.

(٣) الطلاق: ١.

(٤) في «ب» بعينه ونفسه.

(٥) في «ب» يخصه.



وأما الخبر فهو ما أمكن فيه الصدق والكذب، وله صيغة مبيّنة ينفصل بها عما يخالفه في معناه . وقد تستعار صيغته فيما ليس بخبر كما يستعار غيرهما من صيغ الحقائق فيما سواه على وجه الاتساع والمجاز. قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾<sup>(١)</sup> فهو لفظ بصيغة الخبر، والمراد به الأمر بأن يؤمن من دخله.

والعام في معنى الكلام: ما أفاد لفظه اثنين فما زاد.  
والخاص: ما أفاد واحداً دون ما سواه، لان أصل الخصوص التوحيد، وأصل العموم الاجتماع.

وقد يُعبّر عن كل واحد منهما بلفظ الآخر تشبيهاً<sup>(٢)</sup> وتجاوزاً قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فعبر عن نفسه سبحانه وهو واحد بلفظ الجمع . وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾<sup>(٤)</sup> . وكان سبب نزول هذه الآية ان رجلاً قال لأمر المؤمنين عليه السلام قُبيل<sup>(٥)</sup> وقعة أحد: إِنَّ أَبَا سَفْيَانَ قَدْ جَمَعَ لَكُمْ الْجُمُوعَ، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: حسبنا الله ونعم الوكيل.

فأما اللفظ الخاص المعبر به عن العام فهو كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَالْمَلِكُ عَلَى أَرْجَائِهَا﴾<sup>(٦)</sup> وانما أراد الملائكة . وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ

(١) آل عمران: ٩٧ .

(٢) في «أ» تشبيهاً .

(٣) الحجر: ٩ .

(٤) آل عمران: ١٧٣ .

(٥) في «ب» قبل .

(٦) الحاقة: ١٧ .

بربك الكريم ﴿<sup>(١)</sup> يريد يا أيها الناس .

وكل لفظ أفاد من الجمع ما دون استيعاب الجنس فهو عام في الحقيقة، خاص بالاضافة<sup>[ب/٣]</sup> كقوله عز وجل : ﴿فتحنا عليهم أبواب كل شيء﴾<sup>(٢)</sup> ولم يفتح عليهم أبواب الجنان ولا أبواب النار. وقوله : ﴿ثم اجعل على كل جبل منهن جزءاً﴾<sup>(٣)</sup> وانما أراد بعض الجبال. وكقول القائل : جائنا فلان بكل عجيبة، والامثال في ذلك كثيرة، وهو كـله عام في اللفظ، خاص بقصوره<sup>(٤)</sup> عن الاستيعاب.

فأما العموم المستوعب للجنس : فهو ما أفاد من القول نهاية ما دخل تحته، وصحَّ للعبارة عنه في اللسان. قال الله عز وجل : ﴿والله بكل شيء عليم﴾<sup>(٥)</sup> وقال سبحانه : ﴿كل من عليها فان ويبقى وجه ربك ذو الجلال والاکرام﴾<sup>(٦)</sup>.

فأما الالفاظ المنسوبة الى الاشتراك فهي على انحاء :

فمنها ما هو مبني لمعنى سائغ في أنواع مختلفات، كاسم شيء على التنكير، فهو وان كان في اللغة موضوعاً للموجود دون المعدوم، فهو يعم الجواهر والاجسام والاعراض، غير ان لكل ما شمله مما عدّناه اسماً على التفصيل، مبنیات يخص كل اسم منها نوعه دون ما سواه.

ومنها: رجل، وانسان، وبهيمة ونحو ذلك، فانه يقع على كل اسم من

(١) الانفطار: ٦.

(٢) الانعام: ٤٤.

(٣) البقرة: ٢٦٠.

(٤) في «ب» مقصورة.

(٥) البقرة: ٢٨٢.

(٦) الرحمن: ٢٧.

هذه الاسماء على انواع في الصور والهيآت، وهو موضوع في الاصل لمعنى يعمّ ويشمل جميع ما في معناه.

ومن الألفاظ المشتركة ضرب آخر، وهو قولهم: (عين) ووقوع هذه اللفظة على جارحة البصر، وعين الماء، والذهب، وجيد الاشياء، وصاحب الخير، وميل الميزان وغير ذلك.

فهذه اللفظة [لمجردها غير مبنية] <sup>(١)</sup> لشيء مما عددناه، وانما هي بعض المبني وتماه وجود الاضافة أو ما يقوم مقامها من الصفة المخصوصة. واذا ورد اللفظ وكان مخصوصاً بدليل فهو على العموم فيما بقي تحته مما عدا المخصوص، ويقال انه عام على المجاز لانه منقول عما بني له من الاستيعاب الى ما دونه من الخصوص <sup>(٢)</sup>.

وحقيقة المجاز، هي وضع اللفظ على غير ما بني له في اللسان، فلذلك قلنا انه مجاز.

واذا ورد لفظان عامان كل واحد منهما يرفع حكم صاحبه <sup>(٣)</sup> ولم يُعرف المتقدمُ منهما من المتأخر، فيقال: ان أحدهما منسوخ والآخر ناسخ، وجب فيهما الوقف، ولم يجز القضاء بأحدهما على الآخر إلا ان يحضر دليل. وذلك كقوله سبحانه: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم متاعاً الى الحول غير اخراج﴾ <sup>(٤)</sup> وهذا عموم في جميع الأزواج المخلفات <sup>(٥)</sup> بعد الوفاة. وقوله: ﴿والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً

(١) في «ب» بمجرد غير مبنية.

(٢) في «ب» المخصوص.

(٣) البقرة: ٢٤٠.

(٤) في «ب» المختلفات.

يترتّب بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً<sup>(١)</sup> وهذا ايضاً عام، وحكمهما متنافيان، فلولا أنّ العلم قد أحاط بتقديم احدهما فوجب القضاء بالتأخّر الثانية منها لكان الصواب هو الوقف عن<sup>(٢)</sup> الحكم بشيء منهما. وكذلك اذا ورد حكمان في قضية واحدة، أحدهما خاص والآخر عام، ولم يعرف المتقدّم من المتأخّر منهما ولم يمكن الجمع بينهما وجب الوقف<sup>(٣)</sup> فيهما. مثل ما روي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال: «لا نكاح إلّا بولي»<sup>(٤)</sup> والرواية عنه من قوله: «ليس للولي مع البنت أمر»<sup>(٥)</sup> وهذا يخص الاول وفي الامكان أن يقضى عليه في الاول، وكل واحد منهما يجوز أن يكون الناسخ للآخر، فعدّلنا عنها جميعاً لعدم الدلالة على القاضي منهما وصرنا الى ظاهر قوله عزّ وجل: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء﴾<sup>(٦)</sup> وقوله: ﴿وانكحوا الايامى منكم﴾<sup>(٧)</sup> في اباحة النكاح بغير اشتراط وليّ على الاطلاق.

واذا ورد لفظ [عام في حكمه]<sup>(٨)</sup>، وكان معه لفظ خاص في ذلك الحكم بعينه وجب القضاء بالخاص، وليس هذا مثل الأول. ومثاله قول

(١) البقرة: ٢٣٤.

(٢) في «ب» دون.

(٣) في «ب» التوقف.

(٤) مسند أحمد بن حنبل ٤: ٣٩٤ و٤١٣ و٤١٨، وسنن الدار قطني ٣: ٢٢١ / الحديث ١١ و ٢١ - ٢٥، صدر الحديث.

(٥) رواه النسائي في سننه ٦: ٨٥ وأبو داود في سننه ايضاً ٢: ٢٣٣ الحديث ٢١٠٠ عن ابن عباس ولفظه: «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيمة تستأمر، وصمتها إقرارها».

(٦) النساء: ٣.

(٧) النور: ٣٢.

(٨) في «ب» في حكم.

الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾<sup>(١)</sup>. وهذا عام في ارتفاع اللوم عن وطء الأزواج على كل حال.

والخصوص قوله سبحانه: ﴿وَيَسْئَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ﴾<sup>(٢)</sup>. فلو قضينا بعموم الآية الأولى ارتفع حكم آية<sup>[٤/ب]</sup> المحيض بأسره. وإذا قضينا بما في الثانية من الخصوص لم يرتفع حكم الأولى العام من كل الوجه.

فوجب القضاء بآية التخصيص منها ليصح العمل على ما بيّناه بهما.

وإذا سبق التخصيص اللفظ العام، أو ورد مقارناً له فلا يجوز القول بأنه ناسخ لحكمه، لأن العموم لم يثبت، فيستقر له حكم، وإنما خرج إلى الوجود مخصوصاً فأوجب في الحكم الخصوص. والنسخ إنما هو رفع موجود لو ترك لأوجب حكماً في المستقبل.

والذي يخص اللفظ العام لا يخرج منه شيئاً دخل تحته وإنما يدل [على أن المتكلم به أراد به الخصوص ولم يقصد به إلى ما بني في اللفظ له في العموم كما يدل<sup>(٣)</sup> الدليل على أن المتجاوز<sup>(٤)</sup> لم يرد من المعنى ما بني له الاسم، وإنما أراد غيره، وقصد إلى وضعه على غير ما بني له في الأصل،

(١) المؤمنون: ٥ - ٦.

(٢) البقرة: ٢٢٢.

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من «ب».

(٤) في «ب» التجوّز.

وليس يَخْصُّ العموم إلا دليل العقل والقرآن أو<sup>(١)</sup> السَّنة الثابتة.

فأما القياس والرأي : فأنهما عندنا في الشريعة ساقطان لا يثمران علماً، ولا يَخْصَّان عاماً، ولا يعمَّان خاصاً، ولا يدلَّان على حقيقة .  
ولا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد، لانه لا يوجب علماً ولا عملاً، وانما يَخْصُّه من الأخبار ما انقطع العذر بصحته عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أحد الأئمة عليهم السلام، وليس يصحُّ في النظر دعوى العموم بذكر الفعل وانما يصحُّ ذلك في الكلام المبني والصور منه المخصوصة، فمن تعلَّق بعموم الفعل فقد خالف العقول، وذلك انه اذا روي أنَّ النبي صلى الله عليه وآله عليه وآله أحرم، لم يجب الحكم بذلك على انه أحرم بكل نوع من أنواع الحجِّ، من افراد، وقران، وتمتع، وانما يصحُّ الاحرام بنوع منها واحد.

واذا ثبت الخبر عنه عليه وآله السلام انه قال: لا ينكح المحرم، وجب عموم حظر النكاح على جميع المحرمين مع اختلافهم فيما أحرموا به من افراد، وقران، وتمتع، أو عمرة مبتولة.

وفحوى الخطاب : هو ما فهم منه<sup>[١/٥]</sup> المعنى وان لم يكن نصاً صريحاً فيه بمعقول عادة أهل اللسان في ذلك، كقول الله عز وجل : ﴿ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما﴾<sup>(٢)</sup> فقد فهم من هذه الجملة ما تَضَمَّنَه [نصها بصريحه]<sup>(٣)</sup>، وما دلَّ عليه يعرف أهل اللسان من الزجر عن الاستخفاف بالوالدين الزائد على قول القائل لهما (أف) وما تعاضم عن انتهارهما من القول وما أشبه ذلك من الفعل وان لم يكن النصُّ تَضَمَّنَ ذلك على

(١) في «ب» و.

(٢) الاسراء : ٢٣ .

(٣) في «ب» نصاً صريحاً.

التفصيل والتصريح ، وكقولهم : لا تبخس فلاناً من حقه حبة واحدة ، وما يدل ذلك عليه بحسب العرف بينهم والعادة من النهي عن جميع البخس الزائد على الحبة ، والامثلة في ذلك كثيرة .

فأما دليل الخطاب ، فهو أن الحكم اذا علق ببعض صفات المسمى في الذكر دل ذلك على أن ما خالفه في الصفة مما هو داخل تحت الاسم ، بخلاف ذلك الحكم إلا أن يقوم دليل على وفاقه فيه ، كقول النبي صلى الله عليه وآله : « في سائمة الابل الزكاة »<sup>(١)</sup> ، فتخصيصه السائمة بالزكاة دليل على ان العاملة ليس فيها زكاة .

ويجوز تأخير بيان المراد من القول المجمل اذا كان في ذلك لطف للعباد ، وليس ذلك من المحال ، وقد أمر الله تعالى قوم موسى أن يذبحوا بقرة ، وكان مراده أن تكون على صفة مخصوصة ، ولم يقع البيان مع قوله : ﴿ ان الله يأمركم أن تذبحوا بقرة ﴾<sup>(٢)</sup> بل تأخر عن ذلك ، وانكشف لهم عند السؤال بحسب ما اقتضاه لهم الصلاح .

وليس ينافي تأخير البيان القول بأن الامر على الفور والبدار ، وذاك ان تأخير البيان عن الامر الموقت بمستقبل من الزمان إما بمجرد لفظ يفيد ذلك ، أو قرينة من برهان ، هو غير الأمر المطلق العري من القرائن الذي قلنا<sup>(٣)</sup> أنه يقتضي الفور والبدار .

ولا يجوز تأخير بيان العموم ، لان العموم موجب بمجرد

(١) حكى ابن حزم في المحلى ٦ : ٤٦ (كتاب الزكاة ، باب زكاة السائمة وغير السائمة من الماشية) قوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقال : وقد جاء في بعض الآثار « في سائمة الابل » .

(٢) البقرة : ٦٧ .

(٣) في « ب » ظناً .

الاستيعاب، فمتى أطلقه الحكيم ومراده التخصيص ولم يبين ذلك، فقد أتى بالغاز، وليس هذا كتأخير بيان المجمل من الكلام وبينهما فرقان<sup>(١)</sup>.  
والألفاظ<sup>[ب/ه]</sup> المنكرة<sup>(٢)</sup> موضوعة في أصل اللغة للجنس دون التعيين، فإذا ورد الامر بفعل يتعلق بنكرة، وجب إيقاعه على ما يستحق بمعناه سمة الجنس، سوى ما زاد عليه فمن ذلك ما يفيد أقل ما يدخل تحت الجنس، كقول القائل لغيره: تصدق بدرهم، فامثال هذا الامر أن يتصدق بدرهم كائناً ما كان من الدراهم.

. وليس النهي بالنكرة كالامر بها، لان الأمر هاهنا يقتضي التخصيص، والنهي يقتضي العموم. ولو قال النبي صلى الله عليه وآله لأحد أصحابه: «لا تدّخرن درهماً ولا ديناراً» لاقتضى ذلك ألا يدّخر منها شيئاً. ولو قال له: «تصدق بدرهم ودينار» لأفاد ذلك أن يتصدق بهما، ولم يلزمه أن يتجاوزهما.

وليس القول بأن الامر بالنكرة يقتضي أن يفعل أي واحد كان من الجنسين بمفسد ما تقدم من القول في تأخير البيان عن قوم موسى عليه السلام لما أمروا بذبح بقرة بلفظ التنكير، لأن حالهم تقتضي أن مع الامر لهم بذبحها قد كانت لهم قرينة اقتضت التوقف والسؤال، وسؤالهم ذلك<sup>(٣)</sup> على ذلك.

ولو تعرّى الأمر من القرينة لكان مجرد وروده بالتنكير يقتضي الامتثال في أي واحد كان من الجنسين.

ومن هذا الباب أن يرد الأمر بلفظ التثنية والتنكير، كقوله: «إعط

(١) في «ب» فرق.

(٢) في «ب» والاسماء النكرة.

(٣) في «ب» دالّ.



فلاناً درهمين» فالواجب الامتثال في أي درهمين كانا على معنى ما تقدم من القول.

ومنه أن يرد الامر بلفظ الجمع المنكر كقوله: «تصدق بدراهم» فليس يفيد ذلك أكثر من أقل العموم وهو ثلاثة، ما لم يقع التبيين. واعلم أن العموم على ثلاثة أضرب:

فضرب: هو أصل الجمع المفيد لاثنين فما زاد، وذلك لا يكون إلا فيما اختصت عبارة الاثنین به في العدد، فهو عموم من حيث الجمع. والضرب الثاني: ما عُبِّرَ عنه بلفظ الجمع المنكر، كقولك: «دراهم ودنانير» فذلك لا يصح في أقل من ثلاثة.

والضرب الثالث: ما حصل منه<sup>(١)</sup> علامة الاستيعاب من<sup>[٦/١]</sup> التعريف بالألف واللام، وبمن الموضوع للشرط والجزاء، فمتى قال لعبده: عظم العلماء، فقد وجب عليه تعظيم جميعهم، وإذا قال: «من دخل داري أكرمه»<sup>(٢)</sup> وجب عليه اكرام جميع الداخلين داره.

والاسماء الظاهرة: ما استغنت في حقائقها عن مقدمة لها. والمكنية: ما لم يصح الابتداء بها، وحكم الكناية في العموم والخصوص حكم ما تقدمها.

والكناية، والعطف، والاستثناء إذا أعقب جملاً فهو راجع الى جميعها، إلا أن يكون هناك دليل يقصرها على شيء منها.

وما ورد عن الله سبحانه، وعن رسوله صلى الله عليه وآله، وعن الأئمة الراشدين عليهم السلام من بعده على سبب، أو كان جواباً عن

(١) في «ب» فيه.

(٢) في «ب» أكرمه.

سؤال، فانه يكون محكوماً له بصورة لفظه دون القصر له على السبب المخرج له عن حكم ظاهره.

وليس وروده على الاسباب بمنافٍ لحمله على حقيقته في الخطاب في عقلٍ ولا عرف ولا لسان، وانما يجب صرفه عن ظاهره لقيام دلالة تمنع من ذلك مع<sup>(١)</sup> التضاد.

والحقائق والمجازات انما هي في الالفاظ والعبارات دون المعاني المطلوبة.

والحقيقة من الكلام: ما يطابق المعنى الموضوع له في أصل اللسان.

والمجاز منه: ما عبّر عن غير معناه في الأصل تشبيهاً واستعارة لغرض من الاغراض، وعلى وجه الایجاز والاختصار. ووصف الكلام بالظاهر، وتعلق الحكم به، انما يقصد به الى الحقيقة منه، والحكم بالاستعارة فيه انما يراد به المجاز.

وكذلك القول في التأويل والباطن انما يقصد به الى العبارة عن مجاز القول واستعارته حسب ما ذكرناه.

والحكم على الكلام بأنه حقيقة أو مجاز، لا يجوز إلاّ بدليل يوجب اليقين، ولا يسلك فيه طريق الظنون. والعلم بذلك من وجهين:

أحدهما: الاجماع من أهل اللسان.

والآخر: الدليل<sup>[٦/ب]</sup> المثمر للبيان.

فأما إطلاق بعض أهل اللّغة، أو بعض أهل الاسلام ممن ليس بحجة في المقال والفعال، فانه لا يعتمد في اثبات حقيقة الكلام.

ومتى <sup>(١)</sup> التبس اللفظ فلم يقم دليل على حقيقة فيه أو مجاز، وجب الوقف لعدم البرهان.

وليس بمصيب من ادّعى أنّ جميع القرآن على المجاز، وظاهر اللغة يكذّبه. ودلائل العقول والعادات تشهد بأنّ جمهوره على حقيقة كلام أهل اللسان. ولا بمصيب أيضاً من زعم انه لا يدخله المجاز، وقد خصمه في ذلك قوله سبحانه: ﴿فوجدنا فيها جداراً يريد أن ينقض﴾ <sup>(٢)</sup> وغيره من الآيات. والواجب أن يقال: أن منه حقيقة، ومنه مجاز.

فأما القول في الحظر والاباحة فهو أن العقول لا مجال لها في العلم باباحة ما يجوز ورود السمع فيها باباحته، ولا يحظر ما يجوز وروده فيها بحظره، ولكن العقل لم ينفك قطّ من السمع [باباحة وحظر] <sup>(٣)</sup> ولو أجبر الله تعالى العقلاء حالاً واحدة من سمع، لكان قد اضطّرهم الى موافقة ما يقبح في عقولهم من استباحة، ما لا سبيل لهم الى العلم باباحته من حظره، وألجأهم الى الحيرة التي لا يليق بحكمته.

وليس عندنا للقياس والرأي مجال في استخراج الأحكام الشرعية، ولا يعرف من جهتهما شيء من الصواب، ومن اعتمدهما في المشروعات فهو على ضلال.

والعقول تجوز نسخ الكتاب بالكتاب، والسنة بالسنة، والكتاب بالسنة، والسنة بالكتاب. غير أنّ السمع ورد بأنّ الله تعالى لا ينسخ كلامه بغير كلامه بقوله: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ <sup>(٤)</sup>

(١) في «ب» فمتى.

(٢) الكهف: ٧٧.

(٣) في «ب» باباحته وحظره.

(٤) البقرة: ١٠٦.

فعلمنا أنه لا ينسخ الكتاب بالسنة . وأجزنا ما سوى ذلك مما ذكرناه .  
والحجة في الاخبار ما أوجبه العلم من جهة النظر فيها بصحة مخبرها  
ونفي الشك فيه والارتباب ، وكل خبر لا يوصل بالاعتبار الى صحة مخبره ،  
فليس<sup>[٧/١]</sup> بحجة في الدين ، ولا يلزم به عمل على حال .  
والاخبار التي يجب العلم بالنظر فيها على ضربين :  
أحدهما : التواتر المستحيل وروده بالكذب من غير تواطؤ على ذلك ،  
أو ما يقوم مقامه في الاتفاق .

والثاني : خبر واحد يقترن اليه ما يقوم مقام التواتر في البرهان على  
صحة مخبره وارتفاع الباطل منه والفساد .  
والتواتر الذي وصفناه هو ما جاءت به الجماعات البالغة في الكثرة  
والانتشار الى حد قد منعت العادة في اجتماعهم على الكذب بالاتفاق كما  
يتفق لاثنين ان يتواردا بالارجاف . وهذا حد يعرفه كل من عرف العادات .  
وقد يجوز أن ترد جماعة دون من ذكرناه في العدد ، بخبر يعرف من  
شاهدتهم بروايتهم<sup>(١)</sup> ومخارج كلامهم ، وما يبدو في ظاهر وجوههم ، ويبين  
من قصودهم إنهم لم يتواطؤوا ، لتعذر التعارف بينهم والتشاور ، فيكون  
العلم بما ذكرناه من حالهم دليلاً على صدقهم ، ودافعاً للاشكال في  
خبرهم ، وان لم يكونوا من<sup>(٢)</sup> الكثرة على ما قدمناه .

فأما خبر الواحد القاطع للعدر ، فهو الذي يقترن اليه دليل يفضي  
بالناظر فيه الى العلم بصحة مخبره ، وربما كان الدليل حجة من عقل ، وربما  
كان شاهداً من عرف ، وربما كان اجماعاً بغير خلف فمتى خلا خبر الواحد  
من دلالة يقطع بها على صحة مخبره ، فإنه كما قدمناه ليس بحجة ، ولا

(١) في الأصل : بروايتهم .

(٢) في «ب» في .

موجب علماً ولا عملاً على كل وجه .

وليس في اجماع الامة حجة من حيث كان اجماعاً، ولكن من حيث كان فيها الامام المعصوم، فاذا ثبت انها كلها على قول، فلا شبهة في أن ذلك القول هو قول المعصوم، اذ لو لم يكن كذلك، كان الخبر عنها بأنها مجمعة باطل، فلا<sup>(١)</sup> تصحّ الحجة باجماعها لهذا الوجه .

والحكم باستصحاب الحال واجب، لأن حكم الحال ثابت باليقين، وما ثبت فلن يجوز الانتقال عنه إلا بواضح الدليل .

والأخبار<sup>[ب/٧]</sup> اذا اختلفت في الالفاظ، فلن يصحّ حمل جميعها على الحقيقة من الكلام، اذا اريد الجمع بينهما على الوفاق. وإنما يصحّ حمل بعضها على الحقيقة وبعضها على المجاز، حتى لا يقدح ذلك في اسقاط بعضها [ومتى لم يمكن حمل بعضها]<sup>(٢)</sup> على الحقيقة وبعضها على المجاز، فلا بدّ من صحة أحد البعضين وفساد الأخرى أو فساد الجميع .

اللهم إلا أن يكون الاختلاف فيها يدل عليه<sup>(٣)</sup> النسخ، فذلك لا يكون إلا في أخبار النبي صلى الله عليه وآله دون أخبار الأئمة عليهم السلام، فانهم ليس اليهم<sup>(٤)</sup> تبديل شيء من العبادات ولا نسخ<sup>(٥)</sup> .

(١) في «ب» فأنها .

(٢) ما بين المعقوفين ساقط من «ب» .

(٣) في «ب» على .

(٤) في «ب» لهم .

(٥) وقد ذيل هذه الرسالة الشيخ الكراجكي بقوله: «قد أثبت لك أيّدك الله جمل ما سألت في اثباته واوردته مجرداً من حججه ودلالاته، ليكون تذكرة لك بالمعتقد كما ذكرت، ولم أتعدّ فيه مضمون كتاب شيخنا المفيد رحمه الله حسب ما طلبت . والحمد لله أهل الجود والافضال، وصلاته على سيدنا محمد رسوله المنتقذ بهدايته من الضلال وعلى آله الطاهرين أُولي الرفعة والجلال» .

